

Distr.: General
3 October 2022
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - مددّ مجلس الأمن بموجب قراره 2640 (2022) المؤرخ 29 حزيران/يونيه، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة) حتى 30 حزيران/يونيه 2023، وطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في مالي منذ التقرير السابق (S/2022/446)، الصادر في 2 حزيران/يونيه 2022.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بتطورات سياسية هامة فيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فقد أدى الاتفاق المبرم بين السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تمديد الإطار الزمني لعملية الانتقال إلى الرفع الجزئي للجزءات المفروضة على مالي وإلى تنشيط عملية الإصلاح. ويمكن عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات الذي طال انتظاره من التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف بشأن الجوانب الرئيسية المتعلقة في عملية السلام. وفي وسط البلاد، في حين أن انعدام الأمن لا يزال يعرقل إعادة بسط سلطة الدولة، شكل اعتماد الحكومة لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى خطوة هامة. ومن شأن التنفيذ الكامل لتلك الاستراتيجية أن يمكن من الاستجابة على نحو شامل للحالة السائدة.

ألف - عملية الانتقال السياسي

3 - أحاطت هيئة رؤساء الدول والحكومات علماً، في بيانها الختامي الصادر عقب مؤتمر قمته العادي الحادي والستين، بالجدول الزمني لعملية الانتقال الذي عرضته السلطات المالية، الذي مدد المرحلة الانتقالية إلى غاية نهاية آذار/مارس 2024. وبناء على ذلك، قررت الهيئة رفع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة في 9 كانون الثاني/يناير 2022، مع مواصلة فرض جزاءات مؤسسية معينة وجزاءات على أفراد وجماعات. وقد اتخذ هذا القرار إثر مناقشات مستفيضة جرت في مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة



الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في 4 حزيران/يونيه، وعقب الجهود التي بذلها لاحقا كل من وسيط الجماعة الاقتصادية المعني بمالي، رئيس نيجيريا السابق، غودلاك إيبلي جوناثان، واللجنة المحلية لمتابعة العملية الانتقالية (المؤلفة من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية، والبعثة)، بهدف التوفيق بين طلب مالي تمديد فترة الانتقال لمدة 24 شهرا والبيانات السابقة الصادرة عن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بشأن هذه المسألة.

4 - وتم تحديد السبيل المتفق عليه للمضي قدما على خلفية المرسوم المؤرخ 6 حزيران/يونيه، الذي وقعه رئيس الحكومة الانتقالية، العقيد أسيمي غويتا، والذي أضاف الطابع الرسمي على تمديد فترة الانتقال لمدة 24 شهرا، تبدأ في 26 آذار/مارس 2022. وعلى الرغم من أن التمديد كان موضع انتقاد مفوضية الجماعة الاقتصادية وبعض أصحاب المصلحة الماليين على السواء، باعتباره تَقَرَّر من جانب واحد، فإنه استُكْمِل بسلسلة من القرارات التي اتخذتها السلطات الانتقالية. وفي 10 حزيران/يونيه، أصدر رئيس الحكومة الانتقالية مرسوماً أنشأ بموجبه لجنة مكلفة بإعداد وتقديم مشروع أولي للدستور لكي ينظر فيه مجلس الوزراء في وقت لاحق من عام 2022. وقد شرع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 25 عضواً، الذين تم تعيينهم في 29 حزيران/يونيه، ومن بينهم خمس نساء، في إجراء سلسلة من المشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، حيث شمل ذلك الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الموقعة. وأجرى أعضاء اللجنة أيضاً، بدعم لوجستي من البعثة، مشاورات في العواصم الإقليمية، وكذلك في مقاطعة باماكو، مع القوات الفاعلة في البلد، المؤلفة بوجه خاص من ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات المسلحة المشاركة في عملية السلام.

5 - ومثل اعتماد المجلس الوطني الانتقالي للقانون الانتخابي في 17 حزيران/يونيه، بأغلبية 115 صوتاً مؤيداً من أصل 121 عضواً معلماً بارزاً آخر. وأصدر رئيس الحكومة الانتقالية القانون رسمياً في 24 حزيران/يونيه. وفيما عدا الاستثناء المتمثل في طعن حركة 5 يونيو/حزيران - تجمع القوى الوطنية في القانون الجديد لأسباب إجرائية وموضوعية، رحب به أصحاب المصلحة في الأوساط السياسية والمجتمع المدني والحركات الموقعة، مبرزين النهج الشامل للجميع الذي اتبعه المجلس الوطني الانتقالي. وتجدر الإشارة إلى أن من شأن بعض أحكام النص، ولا سيما تلك المتعلقة بنظام التصويت بالأغلبية، أن تيسر تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية، عملاً بقانون جمهورية مالي رقم 052-2015، الذي يحدد للمرأة حصة دنيا تبلغ 30 في المائة في المؤسسات الوطنية. وفي الفترة من 12 تموز/يوليه إلى 2 أيلول/سبتمبر، قام المجلس، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بنشر القانون الانتخابي في المناطق التسع عشرة كلها وفي مقاطعة باماكو.

6 - وفي 28 حزيران/يونيه، عقدت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية اجتماعاً للإطار الاستشاري الوطني بشأن الإصلاحات والعمليات الانتخابية. وحضر الاجتماع العديد من قادة الأحزاب السياسية، معتبرين أنه مبادرة حسنة التوقيت لتعزيز الحوار. ولم يجتمع قبل ذلك الإطار الاستشاري، وهو آلية قائمة منذ أمد طويل تختص بالمسائل الانتخابية، منذ 4 آذار/مارس 2021. وتم توسيع نطاق شكله بموجب قرار وزاري صدر في 22 حزيران/يونيه، ليشمل مناقشات بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

7 - وبموازاة ذلك، عقد وزير الخارجية والتعاون الدولي في 17 حزيران/يونيه اجتماعاً مع اللجنة المحلية لمتابعة العملية الانتقالية لمناقشة آلية رصد العودة إلى النظام الدستوري. وفي 22 حزيران/يونيه، وقّع أمر وزاري مشترك يقضي بإنشاء لجنة لرصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية تحت رعاية وزارة

الإدارة الإقليمية واللامركزية. وتتألف اللجنة من آلية من مستويين: اللجنة التوجيهية، التي تجتمع شهرياً وتضم الوزراء الماليين المعنيين وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبعثة؛ واللجنة التقنية، التي تجتمع أسبوعياً وتتألف من خبراء من الكيانات المذكورة أعلاه. وستوجّه التقارير المرحلية التي ستعدها اللجنة القرارات الأخرى التي تتخذها هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية.

8 - وفي 23 و 24 حزيران/يونيه، زار وسيط الجماعة الاقتصادية باماكو لتقييم التقدم المحرز نحو العودة إلى النظام الدستوري، بما في فيه آلية رصد تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي. وفي أعقاب المناقشات التي جرت مع الوسيط، تم الاتفاق على أن تستكمل آلية الرصد المتوخاة بزيارات منتظمة يقوم بها الوسيط وبإعادة تنشيط فريق دعم ومتابعة العملية الانتقالية، تحت القيادة المشتركة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية، ومالي.

9 - ووفرت الزيارة التي قام بها الوسيط وتقريره الصادر لاحقاً أساس القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العادي الحادي والستين المعقود في أكرا. وفي تلك المناسبة، أحاطت هيئة رؤساء الدول والحكومات علماً بالأشواط التي قطعها مالي، وأيدت الآلية المشتركة رصد ومتابعة تنفيذ الجدول الزمني الانتقالي، وقررت رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة منذ 9 كانون الثاني/يناير 2022. وظلت العقوبات الفردية المفروضة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتدابير تعليق عضوية مالي في هيئات صنع القرار التابعة للجماعة الاقتصادية قائمة في انتظار إحراز مزيد من التقدم في العملية الانتقالية. وأكدت الهيئة من جديد كذلك أن وفقاً للميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد وميثاق المرحلة الانتقالية، لن يسمح لأي عضو من أعضاء السلطات الانتقالية بالمشاركة في الانتخابات التي ستجرى لاستعادة النظام الدستوري.

10 - وفي أعقاب مؤتمر القمة، استمرت الجهود الرامية إلى تفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. وأجرت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية مشاورات مع الأحزاب السياسية في 21 تموز/يوليه ومع ممثلي المجتمع المدني في 22 تموز/يوليه، لمناقشة إجراءات تعيين مجلس إدارة الهيئة المستقلة. بيد أن الوزارة شرعت، نظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق الاختيار، في سحب القرعة للمناصب الخمسة عشر، وفي 22 آب/أغسطس، أدرج ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في قائمة التصفية. ورفضت بعض الأحزاب السياسية الرئيسية المشاركة في السحب بدعوى أن المنهجية التي تم اختيارها تخالف قانون الانتخابات.

11 - وانطلقت أعمال لجنة رصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية في 21 تموز/يوليه في باماكو، بحضور وسيط الجماعة الاقتصادية، حين عُقد اجتماع افتتاحي للجنة التوجيهية. وعقدت اللجنة التقنية اجتماعها الأول في 25 آب/أغسطس، بينما عقدت اللجنة التوجيهية جلساتها الثانية في 31 آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، عقد فريق دعم ومتابعة العملية الانتقالية اجتماعه الثالث في 6 أيلول/سبتمبر في لومي.

12 - واتبعت السلطات الانتقالية برنامجاً إصلاحياً أوسع نطاقاً عملاً بتوصيات الحوار الوطني بشأن الإصلاح، تعتبره ضرورياً لمعالجة أوجه قصور الحكم الرشيد الطويلة الأمد في مالي. وشمل ذلك القيام، في 15 حزيران/يونيه، باعتماد الإطار الاستراتيجي المنقح لإعادة بناء الدولة للفترة 2022-2031 وخطة عمل الفترة 2022-2026 المرتبطة به. وأنشأ رئيس الحكومة الانتقالية في

29 حزيران/يونيه لجنة مستقلة للرصد والتقييم لمتابعة التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني. وتولى أعضاء اللجنة، البالغ عددهم 34 عضواً من بينهم ست نساء، مهامهم رسمياً في 19 تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، وقع رئيس الحكومة الانتقالية في 21 تموز/يوليه مرسوماً بزيادة عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي بستة وعشرين مقعداً، تمشياً مع الميثاق الانتقالي المنقح، الذي تمت الموافقة عليه في شباط/فبراير 2022.

13 - وفي 22 آب/أغسطس، عُين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، العقيد عبد الله مايعا، رئيساً مؤقتاً للوزراء. وجاء ذلك في أعقاب الإعلان في 13 آب/أغسطس بأن رئيس الوزراء، شوغيل كوكالا مايعا، أخذ الإذن بالذهاب في إجازة بسبب مرضه.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

14 - في سياق اتسم ببطء تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، واصلت البعثة أعمالها مع السلطات الانتقالية والحركات الموقعة، بما في ذلك عملها في إطار الوساطة الدولية. وتم تركيز الجهود على ضمان عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات، وفقاً لما تقرر خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

15 - وعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات في باماكو في الفترة من 1 إلى 5 آب/أغسطس. وترأس مراسم الافتتاح والاختتام رئيس الوزراء، بحضور عدة وزراء، والممثل السامي لرئيس الحكومة الانتقالية المعني بتنفيذ الاتفاق وقادة الحركات الموقعة. وحضر الاجتماع أيضاً أعضاء الوساطة الدولية والمراقب المستقل. واتفقت الأطراف المالية على إدماج 26 000 المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن الوطنية والإدارة العامة، وذلك على مرحلتين: 13 000 فرداً (بما في ذلك 3 000 فرد يشكلون بالفعل جزءاً من العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) في عام 2023، وباقي الأفراد البالغ عددهم 13 000 فرداً في عامي 2023 و 2024. واتفقت الأطراف أيضاً على إنشاء لجنة مخصصة لصياغة مقترحات ملموسة بشأن الرتب وتسلسل القيادة ضمن قوات الدفاع والأمن، وبشأن إدماج كبار المسؤولين المدنيين التابعين للحركات.

16 - وبغية التعجيل بتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية، حددت الحكومة الانتقالية التدابير التي يتعين اتخاذها لتفعيل الإصلاحات التي لا تتطلب تنقيح الدستور، والتي تتعلق على وجه الخصوص باللامركزية، وحفظ الأمن الإقليمي، وتوفير الموارد لسلطات الحكم المحلي. والتزمت تنسيقية حركات أزواد بتقديم مذكرة توضح فيها موقفها من الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على أن تتخذ الحكومة ما يلزم من تدابير متابعة تلك الإصلاحات التي تتطلب تنقيح الدستور في إطار الصياغة الجارية للدستور الجديد.

17 - وفي 18 آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة الأمنية التقنية برئاسة قائد قوة البعثة. وأوصت اللجنة بالشروع فوراً في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالتشغيل الكامل للكثائب المعاد تشكيلها في كيدال وعاو وتمبكتو وميناكا، وإنشاء فريق مشترك للمراقبة والتحقق في ميناكا. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة متابعة الاتفاق جلسة على المستوى الوزاري في 2 أيلول/سبتمبر، عقب توقف دام قرابة عام. ورحب المشاركون بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المالية في الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ

القرارات، وأيدوا تعيين 15 امرأة أخرى في آليات رصد الاتفاق، مما زاد نسبة تمثيل المرأة في اللجنة من 31 إلى 38 في المائة. وكان الاجتماع إيداناً باستئناف العمل المنتظم للهيئات المكلفة بتنفيذ الاتفاق.

18 - وعلى الصعيد المحلي، قدمت البعثة الدعم إلى وزارة العدل في تنظيم مشاورات على مستوى الخبراء بشأن مشروع القانون المتعلق بالتكامل البناء بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية، بما في ذلك دور السلطات الدينية العرفية وفقاً للمادة 46 من الاتفاق.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

19 - على الرغم من أن قوات الدفاع والأمن المالية واصلت تنفيذ عمليات عسكرية بهدف تحقيق الاستقرار في وسط البلاد، ظلت الحالة الأمنية العامة تثير قلقاً عميقاً. وظلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المنتسبة لها تشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن، مما زاد في تعقيد عودة سلطة الدولة وحال دون تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وفي 31 آب/أغسطس، بلغ وجود ممثلي السلطات الإدارية التابعة للدولة (حكام الأقاليم والمحافظون ونواب المحافظين) في مراكز عملهم في موبتي وسيغو 26 في المائة (29 من أصل 110 مسؤولين)، مقارنة بنسبة 19 في المائة المسجلة في نهاية نيسان/أبريل 2022. وفي 28 تموز/يوليه، عين مجلس الوزراء 189 من نواب المحافظين (من بينهم 19 امرأة)، سيُشر 23 منهم سينشرون في منطقتي سيغو وسان و 27 في مناطق موبتي وبانديا غارا ودوينتزا.

20 - وظلت البعثة تقدم دعمها المتكامل في وضع استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي. ففي الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه، وبدعم من البعثة، أجرى الإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي مشاورات في مناطق بانديا غارا وموبتي وسيغو، شارك فيها أصحاب المصلحة من مختلف المواقع. وفي اجتماع مجلس الوزراء المعقود في 15 حزيران/يونيه، تمت مناقشة مشروع الاستراتيجية وخطة عملها للفترة 2022-2024 وتم اعتمادها في 24 آب/أغسطس. وقامت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بمواءمة خطة الدعم الخاصة بها مع الأولويات التي تم تحديدها.

21 - وفي الفترة التي سبقت اعتماد استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي، استمرت البعثة في بناء القدرات في مجالي سيادة القانون والعدالة الجنائية. وفي حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم لوزارة العدل في زيارتها إلى موبتي لتحسين ظروف عمل وتعزيز فعالية المؤسسات والموظفين، وتلك إحدى أولويات خطة عمل الحكومة. وعلاوة على ذلك، خلال الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، عقدت محكمة موبتي العسكرية، التي تؤدي مهامها منذ عام 2020 بدعم من البعثة، جلستها الثانية التي نظرت خلالها في 29 من قضايا الجرح، شملت 34 متهماً. وفي آب/أغسطس، يسرت البعثة عقد ثلاث جلسات قضائية في منطقة دوينتزا، نُظر خلالها في 16 قضية.

22 - وقدمت البعثة الدعم في تحسين ظروف الاحتجاز في السجون وفي تعزيز الأمن للحد من مخاطر اندلاع أعمال الشغب وانتشار التطرف بين المحتجزين. وقدمت المساعدة التقنية لتعزيز أمن السجون في وسط مالي من خلال إجراء عملية محاكاة في موبتي، ضمت 80 من ممثلي قوات الدفاع والأمن المالية من موبتي ودوينتزا وبانديا غارا. وعلاوة على ذلك، تم افتتاح سجن كورو، الذي شيد بدعم من البعثة.

دال - التطورات الإقليمية

23 - وفي أعقاب قرارها المتخذ في 15 أيار/مايو بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أكدت السلطات المالية انتهاء مهام الأفراد العاملين ضمن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في القطاع الغربي في نياما، موريتانيا، وفي القطاع الأوسط في نيامي، وهو قرار دخل حيز النفاذ في 14 حزيران/يونيه. ونُقل المقر من باماكو إلى نجامينا في 30 حزيران/يونيه. وفي وقت لاحق، أنهت البعثة الدعم العملي والوجستي الذي تقدمه للكثائب المالية. ولم تسفر الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إعادة ضم مالي إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن نتائج.

24 - وتضاءل التعاون عبر الحدود، بينما استمر تدهور الحالة الأمنية في منطقة الحدود الثلاثية. وتتبين من الاتجاه الملحوظ في منتصف العام زيادة كبيرة في الخسائر في صفوف المدنيين. وبلغ عدد القتلى في النصف الأول من العام وحده أكثر من 90 في المائة من الحصيلة السنوية لعام 2021. وتستهدف الجماعات المتطرفة المسلحة البنية التحتية بشكل متزايد، إذ تحاصر المدن الكبرى وتغلق أهم طرق الوصول إليها.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية واستجابة البعثة

25 - اتسمت الديناميات الأمنية بزيادة حادة في أنشطة العناصر المتطرفة المنتسبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، مما أدى إلى تزايد التهديدات ضد المدنيين والهجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر انعدام الأمن في التاقم ليشمل غرب البلاد وجنوبها، اللذين شهدا هجمات شنتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وعناصر مجهولة الهوية.

26 - واستجابة لذلك الوضع، نفذت البعثة عدة عمليات ترد تفاصيلها أدناه، مع التركيز على تعزيز التعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك أنشطة الحماية المشتركة، وبناء القدرات، وتوفير الوقود للكثائب المعاد تشكيلها في تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا، مع الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وحتى 4 أيلول/سبتمبر، سيرت شرطة الأمم المتحدة 175 دورية مشتركة مع قوات الدفاع والأمن المالية، شملت 58 دورية مشتركة في منطقة موبتي. وتُسَيَّر ثلاث دوريات أسبوعية مشتركة طويلة المدى مع قوات الدفاع والأمن الوطنية على طول محور سيفاري/بانديا غارا، وتم القيام بدوريات مشتركة منتظمة في غاو وغوندام وميناكا وسيفاري وتمبكتو، مما يهيئ بيئة أكثر أمنا للسكان.

27 - وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم في نشر قوات الأمن المالية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو من خلال بناء مهاجم من أجل تحسين الظروف للإناث من أفراد الشرطة والدرك وتعزيز القدرات الجنسانية. ومن أجل التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى الأمانة الدائمة لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتتبنى قاعدة بيانات لجمع المعلومات وتحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة توفير الخبرة التقنية إلى الأمانة الدائمة فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة.

وسط مالي

28 - في وسط مالي، تفسر ثلاثة عوامل رئيسية تقلب الحالة الأمنية. فأولاً، قوض موسم الأمطار وما يتصل به من قيود عملياتية قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على حفظ الأمن في أعقاب العمليات العسكرية المنفذة لتحرير المناطق من وجود الجماعات المتطرفة. وقد استغلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والمقاتلون المنتسبون لها هذه الفجوة لإجبار المجتمعات المحلية على الدخول في "اتفاقات النجاة"، التي يفرضون بها معايير اجتماعية وسياسية صارمة، لا سيما في شمال دائرة دجيني وشرق باندياغارا وبانكاس ودوينتزا. وبالإضافة إلى ذلك، تعرقل هذه المجموعات الوصول إلى الحقول وتقطع طرق إعادة التزويد، مما يزيد في تقويض قدرة السكان الضعفاء على كسب العيش. وعلى الرغم من وجود قوات الدفاع والأمن المالية في بلديات بوني وهومبوري وكيرينا وموندورو، فرضت جماعة كتيبة سيرما المنتسبة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين حصاراً على الأنشطة التجارية في دائرة دوينتزا في الفترة من 25 أيار/مايو إلى 1 أيلول/سبتمبر، حيث منعت المركبات من التنقل بحرية على محور دوينتزا - هومبوري - غوسي بمهاجمتها، مثلما حدث في 2 آب/أغسطس، حين أحرقت 19 شاحنة تجارية. ورفُع ذلك الحصار في نهاية المطاف عقب مفاوضات بين ممثلي مجتمع بوني المحلي وأعضاء الجماعة المسلحة.

29 - وثانياً، تزايدت الهجمات الانتقامية التي تستهدف المجتمعات المحلية بسبب تعاونها المزعوم مع قوات الدفاع والأمن المالية. ففي 18 حزيران/يونيه، شنت عناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هجمات على قرى ديالاساغو وديانويلي وديساغو في دائرة بانكاس، أسفرت عن سقوط نحو 130 ضحية، حسبما ذكرت السلطات المالية. وفر العديد من المدنيين بحثاً عن المأوى وإمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية في المراكز الحضرية القريبة. وإجمالاً، فر ما يقرب من 9 000 من المشردين داخلها إلى مدينة بانكاس، وفر 800 آخرون إلى موبتي.

30 - وثالثاً، استمرت الهجمات ضد القوات المالية في المراكز الحضرية، حيث أعلنت كتيبة ماسينا مسؤوليتها عن ست هجمات منسقة في 21 تموز/يوليه، في مناطق موبتي ودوينتزا وسيغو وكوليكورو، قتل فيها ثلاثة جنود ماليين وجرح 17 آخرين. وفي اليوم التالي، هاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قاعدة عسكرية في كاتي، على بعد 15 كيلومتراً من باماكو. وشنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في 27 تموز/يوليه هجمات منسقة إضافية في سيفاري (منطقة موبتي) وسوكولو (منطقة سيغو) وكالومبا (منطقة نارا). وأكدت القوات المالية مقتل ثلاثة مدنيين و 15 جندياً وإصابة 25 جندياً آخرين بجروح.

31 - وأمام هذه التحديات المتعددة الجوانب، واصلت البعثة المبادرات المتخذة على نطاق البعثة من أجل حماية المدنيين. وكثفت البعثة جهودها لحماية الجسور وتأمين البنى التحتية الحيوية بين سيفاري وباندياغارا، وشمل ذلك تأمين عملية إعادة التأهيل الجارية لجسري ياواكاندا وسونغو، الممولة عن طريق مشروع سريع الأثر. استمرت البعثة أيضاً في تسيير الدوريات احتفظت بالوجود الثابت لقوتها في سيفاري، وبين دوينتزا وبيتاكا، وذلك لتيسير حرية التنقل وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية. وبالمثل، دعمت قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في أوغوساغو ودورياتها المنتظمة قدرة المدنيين على الوصول الآمن إلى سوق بانكاس وإلى الأراضي الزراعية، بعد أن مُنع المدنيون من الوصول إلى تلك المواقع خوفاً من انتقام العناصر المتطرفة. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في 18 حزيران/يونيه، قامت البعثة بإجلاء الضحايا وتقديم المساعدة اللوجستية إلى القوات المالية، ورافقت السلطات المالية في عدة بعثات لتقصي الحقائق وبعثات المصالحة إلى سيغي وديالاساغو من أجل تقييم الانتهاكات والتواصل مع

المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت البعثة قوة للرد السريع، إذ أنشأت قاعدة عمليات مؤقتة لحماية المدنيين من أي هجمات أخرى، ومكنت المدنيين الجرحى من تلقي الدعم الطبي.

32 - وواصلت البعثة تقديم الدعم في حماية المدنيين من خلال جهود الوساطة المحلية. وأجريت حوارات بين المجتمعات المحلية لمعالجة النزاعات الدائرة بين مجتمعي الفولاني والدوزو في مقاطعتي نيونو وماسينا (بمنطقة سيغو) في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، مما يسر العودة الطوعية للمشردين داخليا.

33 - وفي حزيران/يونيه، اختتم في دوينتزا وهيري مشروع تجريبي مدته أربعة أشهر لدعم الحوار المدني - العسكري بين قوات الدفاع والأمن المالية والمجتمعات المحلية. وأسفر المشروع عن نتائج إيجابية شملت تقديم المجتمعات المحلية طلبا إلى القوات المالية بأن تقيم نقاط تفتيش عند مدخل بوني، وإنشاء لجنة اتصال مجتمعية تضطلع بمهمة الإنذار المبكر.

34 - وختاما، نظمت البعثة حلقات عمل بشأن مكافحة التطرف العنيف ومنع تغذية نزعة التطرف في فانا وكوتايلا ودوينتزا يومي 14 و 15 أيلول/سبتمبر، إلى جانب حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من الزعماء الدينيين في موبتي وسيغو في الفترة من 6 إلى 13 أيلول/سبتمبر. وتمثل حلقات العمل مع السياسة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

شمال مالي

35 - في منطقتي غاو وميناكا، شكلت الأعمال القتالية بين الجماعات المتطرفة بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان الشاغل الرئيسي في مجال الحماية، إلى جانب تزايد الحالات التي تسعى فيها تلك الجماعات إلى تعزيز نفوذها بترهيب المجتمعات المحلية. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الجهة الرئيسية التي ترتكب أعمال العنف، إذ تمس هجماتها وتهديداتها مناطق متعددة من بلديتي جيبوك وغابيرو في مقاطعة غاو، وتالاتاي وتين هاما في دائرة أنسونغو في منطقة غاو، وأنديرامبوكان وإميس - إميس وإنكار في منطقة ميناكا. وفي 14 تموز/يوليه، صدت عناصر من قبيلة دوسحاق المنتسبة بشكل غير رسمي إلى جماعة نصره الإسلام والمسلمين هجوما شنه تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بالقرب من تالاتاي.

36 - وفي منطقة غاو الكبرى، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في 18 حزيران/يونيه عدة مستوطنات في بلدية أنشوداج، مما أسفر حسبما ذكرت التقارير عن مقتل 35 مدنيا اعتبرهم التنظيم من مؤيدي جماعة طوارق إمغاد وحلفائهم للدفاع عن النفس. وفي الفترة من 27 إلى 30 حزيران/يونيه، سيرت البعثة دوريات بعيدة المدى وصلت إلى جيبوك وتين هاما لحماية المدنيين في بلدية أنشوداج، بعد أن فر السكان إلى غاو بسبب تهديدات العناصر المتطرفة. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها الجماعات المتطرفة في 18 تموز/يوليه، تم نشر حفظة السلام التابعين للبعثة في قرية توديل لردع ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد المدنيين. وبالمثل، بدأت البعثة في 25 آب/أغسطس تشغيل آلية الإنذار المبكر/الاستجابة السريعة الخاصة بها في أعقاب أعمال الترهيب التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في ثلاث مستوطنات بالقرب من قرية تين هاما، مما أدى إلى تشرد أكثر من 500 من سكانها. ونفذت البعثة بعدة عمليات تحليق لأغراض الردع في الفترة من 28 إلى 31 آب/أغسطس، ونشرت قوة للرد السريع في إحدى المستوطنات التي تعرضت للتهديد، حيث قدم حفظة السلام أيضا مساعدة طبية للمدنيين. وفي 29 حزيران/يونيه، قتل جندي مالي في هجوم شنته عناصر مجهولة الهوية على نقطة تفتيش في وباريا،

على بعد حوالي 10 كيلومترات جنوب بلدة غاو. وعلاوة على ذلك، قتل اثنان من حفظة السلام في 5 تموز/ يوليو وأصيب خمسة آخرون بجروح في هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من تين أوكر بدائرة بوريم. وفي 21 آب/أغسطس، تعرضت قافلة تابعة للبعثة لنيران مباشرة في نفس الدائرة، مما أسفر عن مقتل متعاقد مدني. وفي 7 آب/أغسطس، شن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجوماً مركباً على موقع عسكري لقوات الدفاع والأمن المالية في تيسيت بدائرة أنسونغو، مما أسفر عن مقتل 42 جندياً ومدنياً. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 22 جندياً مالياً بجروح وقامت البعثة بإجلائهم في الوقت المناسب.

37 - وفي منطقة ميناكا، أسفرت المواجهات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى والجماعات المسلحة الموقعة عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وأدت إلى تشرد آخرين. وفي 4 حزيران/يونيه، حاولت جماعة طوارق إمغاد وحلفائهم للدفاع عن النفس وحركة إنقاذ أزواد - دوسحاق دون جدوى طرد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى من أنديرامبوكان على الحدود مع النيجر. ولم يُترجم بعد نشر تعزيزات القوات المسلحة المالية في بلدة ميناكا في أوائل حزيران/يونيه وتأييد السلطات في 12 تموز/يوليو لترتيب أمني جديد إلى تحسن كبير في الأوضاع. وفي 23 تموز/يوليو، زُعم أن عناصر من حركة إنقاذ أزواد - دوسحاق حاولت ابتزاز مجموعة من الطلاب، معظمهم من السنغالي العائدين إلى غاو بعد الانتهاء من الامتحانات في ميناكا. وأدى ذلك إلى اندلاع احتجاجات عنيفة أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. وسرعان ما تدخلت قوات البعثة والقوات المالية لفض المواجهة بين القبيلتين ومنعت الحشد الغاضب من الوصول إلى مخيم المشردين داخليا، الذي يقيم فيه أفراد من قبيلة دوسحاق. وأصيب أحد حفظة السلام بجروح، ولحقت أضرار بثلاث مركبات تابعة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة مساعدة طبية تلاها إجلاء ثلاثة جنود ماليين أصيبوا بجروح.

38 - واستجابة للتهديدات الأمنية المتزايدة، عززت البعثة دورياتها داخل المدينة، حيث سيرت دوريتين نهاريتين ودوريتين ليليتين، فضلا عن دوريات منتظمة بعيدة المدى حول ميناكا. ويتم أيضا تسيير دوريات مشتركة مع قوات الأمن المالية مرتين في الأسبوع. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب إنذارات بشأن التهديدات التي وجهتها الجماعات المسلحة المتطرفة إلى قرى تين فاديماتا وأفولان وإماش، أظهرت البعثة وجود قوتها في تلك المواقع المحلية من أجل استباق التهديدات وحماية المدنيين. ومنذ 25 آب/أغسطس، تقوم البعثة أيضا بعمليات تحليق لأغراض الردع في أجواء منطقة ميناكا. واستكملت تلك الجهود بحوار مجتمعي بدعم من المجلس الإسلامي الأعلى المحلي، في محاولة لتعزيز حملات المصالحة بين المجتمعات المحلية على نطاق المنطقة. ومع ذلك، وحتى 6 أيلول/سبتمبر، كان 539 25 المشردين داخليا لا يزالون مقيمين في ميناكا، مما أدى إلى ظهور توترات بشأن المياه والغذاء والإمدادات الطبية والأراضي الزراعية في المنطقة.

39 - وفي منطقة تمبكتو، واصلت الجماعات المتطرفة العنيفة حملتها الرامية إلى توسيع نطاق سيطرتها ونفوذها، بسبل منها شن هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ونصب الكمائن لقوات البعثة والقوات المالية. وفي 19 حزيران/يونيه، نفذت القوات المالية عملية شملت غارات جوية ضد عناصر يعتقد أنها تنتسب إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في إيبان إمالان (غورما غاروس). وفي 1 تموز/يوليو، استهدف هجوم بقذائف الهاون شنه أفراد مجهولو الهوية معسكر الجيش المالي في أشاران، بدائرة تمبكتو. وفي 23 حزيران/يونيه، أصيبت مركبة تابعة للبعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع على بعد حوالي 12 كيلومترا جنوب غرب بير، بدائرة تمبكتو، مما أدى إلى إصابة ثمانية من حفظة السلام بجروح. وفي 2 أيلول/سبتمبر، تعرض معسكر البعثة في بير لهجوم مركب، مما تسبب في أضرار مادية كبيرة.

40 - قامت البعثة بتسيير 847 دورية راجلة و 669 دورية بالمركبات في منطقة تمبكتو. وتمثل الهدف من تلك العمليات المنتظمة والقوية في الحفاظ على بيئة آمنة لحماية المدنيين، وضمان حرية التنقل، وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية، وتقديم ضمانات على وجود البعثة، وردع أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت هذه العمليات دعماً لنشر بعثة تقييم مشتركة في بير، في 12 آب/أغسطس، للإجراء اتصالات مع السكان المحليين، وتقييم التهديدات التي تستلزم توفير الحماية، وتقدير الدعم المحتمل تقديمه للمجتمعات المحلية. وواصلت البعثة تنفيذ مبادرات التوعية لتعزيز التماسك الاجتماعي في مدينة تمبكتو وغوندام، فضلاً عن أنشطة منع نشوب النزاعات من خلال حوارات مجتمعية، أجريت في تين أغ الحاج وفي توال، في منطقة تاوديني، في 15 و 16 حزيران/يونيه، على التوالي.

41 - وفي منطقة كيدال، توفي أحد حفظة السلام متأثراً بجروحه في 19 حزيران/يونيه بعد أن اصطدمت مركبته بجهاز متفجر يدوي الصنع على بعد 2,4 كيلومتر جنوب شرق معسكر البعثة في كيدال. وفي 30 حزيران/يونيه، أصيب اثنان من حفظة السلام بجروح عندما اصطدمت إحدى مركبات البعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع في بلدة كيدال، حين كانت ترافق موظفين مدنيين. وفي شهر حزيران/يونيه أيضاً، شرعت البعثة في تسيير دوريات مشتركة بين القوة والشرطة من أجل تعزيز الإمام بالحالة، وتعزيز الاتصالات بالمجتمعات المحلية، وردع الهجمات ضد البعثة. وسُيرت أيضاً دوريات مشتركة في تيساليت وأغيلهوك.

42 - وفي أعقاب صدور الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات الذي عقد في باماكو، نظمت البعثة حلقتي عمل في تيساليت وكيدال في الفترة من 20 إلى 25 آب/أغسطس لتوعية الجماعات الموقعة وغير الموقعة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

43 - وواصلت البعثة تنفيذ خطة عملها المخصصة للمجتمعات المتضررة من الهجمات في أغيلهوك في عام 2021. وفي 12 آب/أغسطس، سلمت البعثة ثمانية مشاريع سريعة الأثر ومشاريع للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لتنفيذ أنشطة مدرة للدخل لفائدة 1 200 امرأة و 96 من الشباب. وعلاوة على ذلك، سلمت في حزيران/يونيه مشاريع للإمداد بالمياه المنقولة بالأنابيب إلى المجتمعات المحلية، وصلت إلى 660 مستفيداً ودعمت بشكل غير مباشر 18 000 شخص.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

44 - ظلت الحالة تتسم بمزاعم انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبتها الجماعات المسلحة المتطرفة (297)، وميليشيات الدفاع عن النفس (23)، والجماعات المسلحة الموقعة (27)، والعناصر المسلحة المجهولة الهوية (3). ووثقت البعثة مزاعم 55 انتهاكاً نسبت إلى قوات الدفاع والأمن المالية، التي رافقها في بعض الحالات أفراد عسكريون أجانب، أثناء تنفيذ العمليات العسكرية في وسط مالي. وفي 31 آب/أغسطس، أصدرت البعثة مذكرتها الفصلية بشأن اتجاهات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، التي تغطي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2022.

45 - ووثقت البعثة 405 من مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (684). وإجمالاً، قُتل 302 من المدنيين واختُطف أو اختفى 47 شخصاً، أصيب 56 شخصاً آخرين بجروح. وسُجل العديد من حالات الاعتقال والاحتجاز

التعسفيين، لا سيما فيما يتصل بالعمليات العسكرية (181). ووقع معظم هذه الانتهاكات والتجاوزات المزعومة في مناطق تقع في وسط مالي، وهي باندياغارا (106)، وميناكا (70)، وسيغو (42)، وموبتي (40)، وغاو (35)، وكوليكورو (19)، وتمبكتو (17)، وكوتيتالا (10)، ودوينترا (4)، وكايس (4)، وسان (4). وفي تطور جديد، لاحظت البعثة زيادة في الهجمات المسلحة التي تستهدف المدنيين في المناطق الجنوبية. وفي أعقاب هذه الهجمات، سجلت حالات اعتقال واحتجاز وادعاءات بالاختفاء القسري.

46 - وتجري البعثة حاليا 32 تحقيقا في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء مالي. وظلت البعثة تُمنع من الوصول إلى الأشخاص الذين اعتقلتهم قوات الدفاع والأمن المالية في صلة بالعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى استحالة قيام البعثة بزيارات إلى مراكز احتجاز محددة في بامكو وموبتي وغاو.

47 - وظلت السلطات تؤكد التزامها بجهود مكافحة الإفلات من العقاب، إذ أعلنت عدة مرات عن فتح تحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية. ومن أجل ضمان استمرار الدعم المقدم إلى الحكومة الانتقالية في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، نظمت البعثة دورات لتوعية الضباط العسكريين وضباط الشرطة. وقدم دعم مماثل إلى لجنة العدالة والحقيقة والمصالحة لتنظيم جلسة الاستماع العلنية الخامسة بشأن النساء ضحايا العنف الجنسي والأطفال ضحايا النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم إلى المحكمة الدستورية في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في جميع الإصلاحات الدستورية.

48 - وظل الدعم اللوجستي والعملياتي المقدم إلى قوات الدفاع والأمن المالية خاضعا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعقدت البعثة سلسلة من المؤتمرات بشأن هذه السياسة لفائدة 253 شخصا، من بينهم 138 من أفراد تلك القوات في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو.

49 - وسجلت الأمم المتحدة انخفاضا في عدد مزاعم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (369) مقارنة بعددها في الفترة السابقة (447)، وقد تضرر منها 301 من الأطفال بشكل مباشر. وشملت هذه الانتهاكات التجنيد والاستخدام (192)، والقتل والتشويه (73)، والعنف الجنسي (13)، والاختطاف (50)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (16)، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية (25). ووقعت حوادث تم التحقق منها ويمكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد أطفال في مناطق ميناكا (130)، وباندياغارا (81)، وموبتي (48)، وسيغو (28)، وكيدال (26)، وغاو (24)، ودوينترا (19)، وتمبكتو (6)، وسيكاسو (4)، وكايس (1)، ونسبت بشكل رئيسي إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (92)، وكذلك إلى جماعة نصررة الإسلام والمسلمين (88)، وإلى فرع غير محدد من حركة إنقاذ أزواد (72)، والائتلاف (33)، وكتيبة سيرما (21)، وتنسيقية الحركات الأزوادية (17)، وحركة حركة إنقاذ أزواد - دوسحاق (17)، وقوات الدفاع والأمن المالية المسلحة (4)، وإلى جماعة دان نان أمباساغو (1). ومن بين 192 من الأطفال الذين تم التحقق من تجنيدهم، انفصل 8 أطفال عن جماعات مسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتركها 115 طفلا خارج الفترة المشمولة بالتقرير، وقُتل 17 طفلا أثناء العمليات العسكرية، ولا يزال 52 طفلا في صفوف الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في غاو وباندياغارا وميناكا.

50 - وسُجل نحو 2 366 من حالات العنف الجنسي في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، منها 299 من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ارتكب معظمها أفراد مسلحون مجهولو الهوية في

مناطق موبتي (34 في المائة) وغاو (23 في المائة) وتمبكتو (9 في المائة). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 40 في المائة في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويشكل العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الفتيات 26 في المائة من جميع الحالات المسجلة، بينما تعرضت 28 امرأة وفتاة للاختطاف، وقد وردت تقارير مثيرة للقلق عن نساء أُجبرن على الزواج القسري في منطقة موبتي.

خامسا - الحالة الإنسانية

51 - لقد أضر تفاقم أزمة الحماية تأثيرا سلبيا في الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا من 350 000 إلى 397 000 في وسط مالي وشمالها، بينما يوجد أكثر من 175 000 لاجئ مالي في البلدان المجاورة. ويواجه أكثر من 1,8 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعاني مليونان من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

52 - وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بذلت جهودا كبيرة من أجل توفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية للأشخاص المشردين داخليا الذين تم تحديدهم، فإن تعبئة الموارد لا تزال تشكل تحديا رئيسيا. ففي إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، هناك حاجة إلى 686 مليون دولار لتقديم المساعدة إلى 5,3 مليون شخص. وحتى 6 أيلول/سبتمبر، لم تتم تعبئة سوى 28 في المائة (192,2 مليون دولار) من الأموال اللازمة.

سادسا - التنمية الاقتصادية

53 - استمر ارتفاع نسبة التضخم وأسعار السلع الأساسية. وتمكنت مالي بفضل رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من العودة إلى سوق رأس المال الإقليمية، مما منح البلد القدرة على إصدار سندات من المتوقع أن تُستخدم عائداتها لتغطية المتأخرات وتمويل البنى التحتية وغير ذلك من مشاريع التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات المالية عدة مبادرات من أجل الاستجابة للأزمة، منها إنشاء لجنة متابعة مشتركة بين الوزارات لرصد التدابير الرامية إلى الحد من التفاوتات في الأسعار، وإطلاق خطة الاستجابة الوطنية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي لعام 2022. وفي 17 آب/أغسطس، ونظرا للانخفاض الكبير في كل من إيرادات الدولة والإنفاق الحكومي، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يعدل قانون المالية لعام 2022.

54 - وأطلق الصندوق الاستثماري للسلام والأمن في مالي سبعة مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 3,5 ملايين دولار لمساعدة الأشخاص المشردين داخليا في باماكو، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المدنية في منطقتي كيدال وغاو، وتعزيز إشراك المزيد من النساء في لجنة متابعة الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، مولت البعثة ستة مشاريع سريعة الأثر بقيمة 181 000 دولار، وفرت التدريب والهياكل الأساسية لقوات الدفاع والأمن المالية، وقدمت الدعم لوسائل الإعلام المحلية، وأعدت هياكل أساسية للمياه والصرف الصحي في تمبكتو وكيدال.

سابعا - التحديات العملية

55 - أكد انسحاب قوات عملية برخان ووقف دعمها للبعثة من جديد إلحاح الحاجة إلى إنشاء قدرات إضافية في إطار خطة تكييف القوة وإلى النظر في زيادة قوامها. وفي بيئة تتزايد فيها المخاطر، ظلت الثغرات المستمرة في الأصول الجوية، ولا سيما الطائرات العمودية المسلحة في غاو وكيدال، تشكل تحدياً رئيسياً. وعلاوة على ذلك، تأخر تشييد الهياكل الأساسية بسبب نقص مواد البناء الذي نشأ خلال فترة الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتفاقت تلك التحديات بسبب قرار حكومة السلفادور إنهاء نشر وحدة الدعم الجوي التابعة لها في البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2022، على الرغم من أن الطائرات العمودية المسلحة المقدمة من هذا البلد ستظل في مواقع البعثة. وبالمثل، ستنتهي حكومة السويد مساهمتها في تشرين الثاني/نوفمبر، مما سيحدث ثغرات كبيرة في قدرات فرقة العمل المتنقلة.

56 - وفي 13 تموز/يوليه، أبلغت حكومة مصر الأمانة العامة للأمم المتحدة بقرارها تعليق جميع أنشطة كتبيتها القتالية المخصصة لحماية القوافل بصفة مؤقتة، مشيرة إلى الخسائر التي تكبدتها وحدتها، إذ كان سبعة من حفظة السلام المصريين قد قُتلوا في ذلك الوقت من عام 2022. وعلى الرغم من تدابير الدعم الهامة التي اتخذتها القوة، دخل التعليق حيز النفاذ على الفور. وفي حين أن الزيادة في العمليات الجوية وإعادة تعيين وحدات أخرى مكنتا البعثة من الحفاظ على سلسلة إمداداتها، فإن ذلك لا يتسم بالاستدامة ويأتي على حساب الأولويات الأخرى المحددة للولاية، ومنها حماية المدنيين على وجه الخصوص.

57 - وأصدرت ثلاثة بلدان مساهمة بقوات تعليمات إلى أفراد شرطتها المنتدبين المنتشرين خارج باماكو بعدم مغادرة معسكرات البعثة. وبحكم هذه المحاذير، تتوقف مساهمات تلك البلدان في جميع الأنشطة ذات الصلة بالشرطة المضطلع بها دعماً للسكان وقوات الدفاع والأمن المالية.

58 - وفي 10 تموز/يوليه، اعتقلت السلطات المالية 49 جندياً إيفوارياً في مطار باماكو وحجزت أسلحتهم، حيث اهتمتهم بدخول أراضي مالي بصورة غير قانونية وصنفتهم في فئة "المرتزقة". ورفضت حكومة كوت ديفوار بشدة تلك الاتهامات، قائلة إن جنودها نُشروا من أجل تقديم الدعم لإحدى وحدات بعثة الأمم المتحدة. وفي أعقاب ذلك الحادث، قررت السلطات المالية، بعد أن اتخذت في السابق قراراً بتعليق الرحلات الجوية المخصصة لتناوب الوحدات المقدمة من بلدان غرب أفريقيا المساهمة بقوات وبأفراد شرطة رداً على الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن توسع نطاق التعليق ليشمل جميع وحدات البعثة، مما أثر على خمس من وحدات الشرطة المشكلة و 13 من وحدات القوة. وبعد مناقشات مع السلطات المالية، تم التوصل إلى اتفاق مكن من استئناف عمليات التناوب في 15 آب/أغسطس. وبالنظر إلى العدد الكبير المتراكم من عمليات التناوب التي تأخرت عن مواعيدها، وإلى ضرورة أن تتعرف الوحدات الواردة على البيئة العملية، ستكون هناك فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر من ستتم بمحدودية القدرات، وذلك علاوة على التحديات اللوجستية الإضافية.

59 - وفي 20 تموز/يوليه، أصدرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بياناً دعت فيه المتحدث باسم البعثة إلى مغادرة البلد في غضون 72 ساعة، مشيرة إلى "منشورات غير مقبولة" على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق باعتقال 49 جندياً إيفوارياً. وأعربت البعثة والأمانة العامة للأمم المتحدة عن أسفهما العميق لقرار الحكومة، وأشارت إلى أن أحكام الأشخاص غير المرغوب فيهم لا تنطبق على موظفي الأمم المتحدة ولا تتعلق بهم.

60 - وفي سياق منفصل، بدأ رئيس توغو، فور إيسوزيمنا غناسينغي، محادثات دبلوماسية لضمان الإفراج عن الجنود الإفواريين البالغ عددهم 49 جنديا. وفي 3 سبتمبر/أيلول، أفرج عن ثلاث نساء من بين الجنود البالغ عددهم 49 جنديا المحتجزين في مالي "كبادرة إنسانية".

إمكانية وصول موظفي البعثة وحرية تنقلهم

61 - ظلت البعثة تواجه قيودا على التنقل والوصول. وسجلت البعثة 27 حالة فُرضت فيها قيود على الحركة البرية، منها 16 حالة فرضتها القوات المالية، و 4 حالات فرضتها قوات الدرك، و 5 حالات فرضها السكان المحليون، وحالتان فرضتهما ميليشيا الدوزو. وفُرض معظم القيود في وسط مالي، الذي شهد 15 حالة شملت قيودا ليلية مستمرة على طول محاور موبتي - سيفاري وفي دجيني بالنسبة لجميع تحركات البعثة ودورياتها. وسجلت خمس حالات في غاو، وثلاث حالات في بامكو، وحالتان في تمبكتو.

62 - وسجلت البعثة 24 حالة فرضت فيها قيود على الحركة الجوية، مع تحول ملحوظ إلى القطاع الشرقي، في حين أن معظم القيود المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق فُرضت في القطاع الأوسط. وتعلق معظم تلك القيود بعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ولا سيما العمليات التي تشمل تحليق الطائرات غير المأهولة، على الرغم من أن قيود أثرت أيضا بشكل أقل حدة على عمليات تحليق الطائرات العمودية التابعة للبعثة. فعلى سبيل المثال، سُجل في 30 و 31 آب/أغسطس فُرض قيود على تحليق الطائرات العمودية في منطقتي أنسونغو وميناكا في أعقاب الهجمات التي شنّها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على مواقع القوات المسلحة المالية، مما أدى إلى تنفيذ عمليات هجومية مضادة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت تلك القيود في تأخر استجابة البعثة لإخطار من آلية الإنذار المبكر في تين حماة، مما أدى إلى تأجيل عمليات التحليق لأغراض الردع من 26 إلى 28 آب/أغسطس.

الاتصالات الخارجية

63 - لا تزال حملات التضليل الإعلامي الموجهة ضد البعثة مستمرة عبر جميع أنواع وسائل الإعلام. ويتم تضخيم تلك الحملات في أغلب الأحيان بواسطة حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي. واستجابة لذلك، عززت البعثة اتصالاتها المنتظمة بشأن الإجراءات الملموسة والقائمة على الحقائق لحماية المدنيين ودعم المجتمعات المحلية. وتختلف كثيرا صورة البعثة ودرجة التقدير التي تحظى بها باختلاف المناطق التي تنتشر فيها، والتي تحدث فيها أثرا ملموسا وواضحا.

64 - وتتميز هذه الاستراتيجية بزيادة استخدام وسائل الاتصال غير المباشرة، حيث يتبادل المستفيدون من أنشطة البعثة شهاداتهم. وتستكمل هذه الأنشطة بالبرنامج الأسبوعي "Le Vrai du Faux" (الحق من الباطل) الذي تبثه إذاعة ميكادو إف إم التابعة للأمم المتحدة، الذي يتم فيه دحض المعلومات المضللة الشائعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

65 - واصلت البعثة عملياتها في بيئة ملوثة بالتهديدات غير المتماثلة. فقد تعرضت البعثة لما مجموعه 21 هجوما بالأجهزة المتفجرة، منها سبعة في غاو، وستة في كيدال، وأربعة في موبتي، وثلاثة في مينكا، وهجوم واحد في تمبكتو، مما أسفر عن مقتل خمسة من حفظة السلام وإصابة 16 منهم بجروح، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 18 هجوما. ووقع الهجوم الأكثر فتكا في 9 تموز/يوليه حين أصيبت القافلة المصرية بجهاز متفجر يدوي الصنع أو لغم بالقرب من قرية إن - أكويرت، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة خمسة آخرين بجروح. وأنشأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام آلية جديدة لتنسيق المشورة والتدريب في مقرات القطاعات من أجل كفالة اتباع نهج قوي ومتسق إزاء التخطيط والتدريب بهدف التخفيف من حدة تهديدات المتفجرات.

66 - ويُحتمل أن تكون الفترة المقبلة محفوفة بمخاطر إضافية على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وبموجب المادتين 11 و 7، على التوالي، من اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام 1994، فإن الدول الأطراف ملزمة باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يتم نشرهم في أراضيها من الهجمات العنيفة، وبمنع ارتكاب تلك الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة 14 من الاتفاقية، يتعين أن تقوم الدولة الطرف التي يوجد الجاني المزعوم في إقليمها بمقاضاته عن كل حالات أو محاولات العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ومالي طرف في الاتفاقية منذ 2 كانون الثاني/يناير 2008، وهي خاضعة للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، عملا باتفاق مركز القوات.

67 - وأنجزت وحدة مجلس التحقيق 24 تقريرا عن 11 وفاة و 22 حالة إصابة بجروح أو أمراض خطيرة في صفوف أفراد البعثة، منها أربع حالات نتجت عن أعمال عنائية ضد البعثة، واستخلص دروسا هامة لمنع تكرار أحداث مماثلة.

68 - وأنشأت البعثة فريقا عاملا داخليا لتعزيز التنسيق والدعم الداخليين في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

69 - وعززت البعثة تدابير الحماية الساكنة حول مباني الأمم المتحدة من خلال تركيب ألواح فوقية وجانبية على الجدران للتخفيف من مخاطر تعرض معسكرات البعثة للنيران غير المباشرة.

ثامنا - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

70 - في 2 أيلول/سبتمبر، نشر 158 12 من الافراد العسكريين، أي ما يمثل 91,5 في المائة من القوام المأذون به البالغ 13 289 فردا، والذي يتألف من 651 11 من أفراد الوحدات العسكرية، و 501 من ضباط الأركان، و ثلاث وظائف تعاقدية. وشكلت النساء نسبة 4,95 في المائة من الأفراد العسكريين.

الشرطة

71 - في 15 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 1 739 فردا، وهو ما يمثل نسبة 90,57 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 920 فردا. وبلغت نسبة النساء 25,89 في المائة من أفراد

الشرطة المقدمين من الحكومات، البالغ عددهم 309 أفراد، و 14,10 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، البالغ عددهم 1 430 فردا.

الموظفون المدنيون

72 - في 2 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين 1 787 موظفا، أي ما يمثل 90 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 977 وظيفة، منهم 755 موظفا دوليا، و 856 موظفا وطنيا، و 176 من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغت نسبة النساء 26 في المائة من الموظفين المدنيين.

الأداء

73 - أحرزت البعثة مزيدا من التقدم في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وظلت البعثة تستند إلى العملية التي يقوم عليها النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، وشمل ذلك تيسير عملية تقييم الأداء على نطاق البعثة في تموز/يوليه 2022، وعملية جمع البيانات كل ثلاثة أشهر بشأن الأهداف الرئيسية للبعثة. وتصب نتائج تقييم الأداء في صياغة الميزانية القائمة على النتائج للفترة 2023-2024 ووضع خطة البعثة المنقحة للفترة 2022-2023، فضلا عن الجهود الجارية الرامية إلى تعديل التدخلات لضمان التنفيذ الأمثل للولاية.

74 - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقييم أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ووحدات الشرطة المشكّلة من أجل تحسين الأداء في أعمال الشرطة. وأجريت تقييمات لوحدات الشرطة المشكّلة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، والاستعداد التشغيلي، وتقييمات الأداء، وأداء ضباط القيادة. وخلص التقييم إلى أن جميع الوحدات تؤدي مهامها بصورة مرضية. وأجرت البعثة أيضا تقييمات لأداء 163 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من خلال تقييمات فصلية.

75 - وأجرت البعثة 34 تقييما للأداء باستخدام مزيج من أداة تقييم الوحدات العسكرية وأداة الإدلاء بالملاحظات المتاحة في نظام إدارة المؤسسة، كجزء من خطة التقييم المنتظم الذي يجري كل ثلاثة أشهر. وتجاوزت المعايير المحددة 25 وحدة واستوفتها 99 وحدة. وشرعت البعثة بصورة منهجية في اتخاذ تدابير لتعزيز الأداء بالنسبة للتقييمات التي استوفت المعايير بنسبة 50 في المائة أو أقل، بما في ذلك الملاحظات، وتفاصيل أوجه القصور، والتوصيات، بغية تحديد متطلبات المتابعة لكي يستخدمها قادة الوحدات في وضع خطط لتحسين الأداء العسكري لمعالجة أوجه القصور المحددة في التقييم.

السلوك والانضباط

76 - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في صفوف موظفيها بسبل منها تدريب أفراد البعثة. وأجرت البعثة تقييمات لمخاطر سوء السلوك وقدمت الدعم في التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء تلك المخاطر، وبشأن آليات الأمم المتحدة للإبلاغ عن طريق خطوط المساعدة الهاتفية وجهات التنسيق. ولم تسجل أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

المسائل البيئية

77 - عملت البعثة على تعميم مراعاة المنظور البيئي في الأنشطة بفحص أساليب إدارة المواقع ورصدها. ولم يبلغ عن أي مخاطر بيئية كبيرة تتعلق بإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي. وقد مكنت أعمال التحديث التي مولتها البعثة الوكالة الوطنية لإدارة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في باماكو من البدء في قبول حمأة مياه الصرف الصحي.

تاسعا - ملاحظات

78 - على الرغم من أن مالي لا تزال تواجه تحديات هائلة، فقد شهدت الأشهر الماضية إحرار بعض التقدم. وفي الفترة المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان أن يتم البناء على ذلك سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في وضع البلد على مسار لا رجعة فيه نحو استدامة السلام والأمن والاستقرار، وفقاً لما يتطلع إليه شعبها منذ أمد طويل.

79 - وقد كان الاتفاق المبرم بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني لإنجاز العملية الانتقالية وبشأن آلية الرصد ذات الصلة به بمثابة معلم بارز مهد الطريق لرفع الجزاءات المالية والاقتصادية. وأنا أثنى على الجماعة الاقتصادية والقادة الإقليميين على مشاركتهم الثابتة. وألاحظ التنسيق الوثيق في الميدان بين ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص لمالي، في إطار لجنة المتابعة المحلية، الذي يسر بقدر كبير عمل وسيط الجماعة الاقتصادية.

80 - وإن اعتماد القانون الانتخابي وإصداره، والتفعيل الجاري للهيئة المستقلة الوحيدة لإدارة الانتخابات، وصياغة دستور جديد، كلها خطوات تشير إلى زخم جديد في العملية الانتخابية والسياسية، يجب الحفاظ عليه بالنظر إلى المهام المقبلة.

81 - وسيكمن أحد العوامل الرئيسية في نجاح العمليات الانتخابية والإصلاحية في مدى توافق الآراء الذي ينشأ حولها. وفي هذا الصدد، فإن التفاوض يغمري إزاء قيام السلطات بإعادة تفعيل الإطار الاستشاري مع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإزاء النهج الشامل للجميع الذي قام عليه اعتماد القانون الانتخابي. والسلطات ملزمة ببذل كل ما في وسعها من جهد من أجل تعزيز توافق الآراء، بما في ذلك عن طريق توفير الحيز السياسي اللازم، ولكن جميع أصحاب المصلحة يتحملون مسؤولية مشتركة عن تيسير العملية الانتقالية. فهذه المهمة تتسم بما لا يمكن أن يتسم به غيرها من الإلحاح بالنسبة لجميع الجهات المعنية.

82 - وقد أعاد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات المعقود في آب/أغسطس بشأن جوانب معينة من اتفاق السلام إلى الحياة الآمال في إحرار تقدم حاسم في هذه المهمة الحيوية. وطال انتظار التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبشأن سبل المضي قدماً في ما يلزم من الإصلاحات المؤسسية. ويظل اتفاق السلام أفضل إطار لمعالجة النزاع المتكرر في شمال مالي، بالإضافة إلى كونه يمثل أيضاً عنصراً أساسياً في خطة الإصلاح التي وضعتها الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس. ويحدوني الأمل في أن تعجل الحكومة والحركات الموقعة بأعمال اللجنة المخصصة المكلفة بتقديم توصيات بشأن إدماج كبار أعضاء الحركات، بما في ذلك ما يتعلق بتسلسل القيادة.

83 - وستواصل البعثة دعم عملية السلام، بما في ذلك في إطار الوساطة الدولية. وإني أشيد بالجزائر، بوصفها تتولى قيادة الوساطة، على التزامها بإحلال السلام في مالي، وأرحب بنتائج الدورة التي عقدتها لجنة متابعة الاتفاق في الآونة الأخيرة. ويكتسي اضطلاع هذه اللجنة وهيكلها الفرعية بكامل مهامها بالغ الأهمية في متابعة عملية السلام عن كثب ويوفر للأطراف محفلاً للتعبير عن شواغلها والتوصل إلى حلول توافقية.

84 - ولا يزال القلق العميق يساورني إزاء تطور الحالة الأمنية في ضوء إعادة تشكيل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. فقد أدى استمرار الأنشطة الإرهابية في وسط مالي وفي منطقة الحدود الثلاثية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، ولا سيما في منطقتي ميناكا وغاو، بما في ذلك التنافس المتزايد بين الجماعات الإرهابية، إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وإلى تشريد آخرين، إلى جانب إحداث الاضطراب في سبل عيش السكان الضعفاء أصلاً. وإني أدين بشدة هذه الهجمات والهجمات التي تستهدف قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة، وأكرر تأكيد تضامن الأمم المتحدة الثابت مع مالي وشعبها.

85 - وفي هذا السياق، فقد كثفت مالي جهودها الرامية إلى التصدي لحالة انعدام الأمن. وفي الوقت نفسه، وكما أظهرت التجربة مرارا وتكرارا، فلا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا إذا اقترنت العمليات الأمنية بجهود حازمة بنفس القدر لبيسط سلطة الدولة، بما يشمل نظاما قضائيا يُنظر إليه على أنه عادل وفعال، من أجل تقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز المصالحة ضمن المجتمعات المحلية وفيما بينها، وحماية حقوق الإنسان. وأنا أثني على الحكومة لما اتخذته من خطوات نحو إعادة نشر موظفي الإدارة المدنية ولاعتمادها استراتيجيتها وخطة عملها لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى. كما إن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري سيعتزمان عن كثب مع السلطات لتقديم المساعدة في تلك الجهود، وستواصل البعثة دعم جهود قوات الدفاع والأمن المالية في امتثال تام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

86 - وبالمثل، يجب أن تنفذ العمليات العسكرية، بما فيها العمليات التي تتم مع الشركاء الثنائيين، في امتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتم محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات. وفي حين أن المذكرة الفصلية التي أصدرتها البعثة في الآونة الأخيرة بشأن هذه المسألة تشير إلى انخفاض في الانتهاكات والتجاوزات المسجلة، فإن الحالة العامة لا تزال تدعو إلى القلق. لذا فإنني أحث السلطات المالية على مضاعفة جهودها، بناء على التزامها المعلن بالوفاء بواجباتها الدولية. وفي هذا الصدد، ستظل البعثة تقدم دعمها للحكومة وستواصل حوارها البناء معها.

87 - وتستدعي الحالة الإنسانية في البلد تعبئة دولية أكبر بكثير مما تم حتى الآن. وبما أن خطة الاستجابة الإنسانية لم تمول بعد إلا بنسبة 27 في المائة، فإنني أهاب بالمجتمع الدولي أن يضاعف الجهود من أجل تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها. وبشكل أعم، لا بد من تقديم الدعم الدولي لتنفيذ مختلف العمليات الجارية في مالي. فعلى الرغم من أهمية الجهود التي تبذلها مالي، فإنها لا يمكن أن تتجح بدون مرافقة تتناسب مع المهام اللازم إنجازها. ومن شأن التقدم المحرز في مالي أن ييسر إلى حد كبير تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل؛ وعلى العكس من ذلك، فإن صدى الفشل في تحقيق الاستقرار في البلد سيتردد خارج حدود البلاد. وفي هذا السياق، سأواصل تشجيع جميع الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز التعاون بين مالي وجيرانها وشركائها الدوليين. إني أكرر في هذا الصدد ندائي الداعي إلى الإفراج عن الجنود الإفريقيين البالغ عددهم 46 جنديا، الذين لا تزال مالي تحتجزهم.

88 - ولا تزال البعثة تشكل عنصرا حاسما في التضامن الدولي مع مالي، إذ تقدم دعما قيما ومتعدد الأوجه للبلد وشعبه. وهناك عاملان حاسمان في نجاح البعثة. فأولا وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى التعاون الكامل من جانب السلطات المالية. وإن فعالية البعثة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التيسير الذي تتمتع به من جانب السلطات من حيث حرية التنقل والأنشطة الأخرى ذات الصلة، وفقا لاتفاق مركز القوات. وقد كان للبعثات التي واجهت عمليات البعثة في الأشهر الأخيرة أثر شديد في قدرة البعثة على الوفاء بولايتها، لا سيما في حماية المدنيين. وإني أحث السلطات المالية على تقديم كامل دعمها في جهود البعثة الرامية إلى مساعدتها على تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

89 - وثانيا، هناك حاجة ملحة إلى تزويد البعثة بالقدرات اللازمة، نظرا لصعوبة بيئتها التشغيلية، ولا سيما التهديدات غير المتماثلة التي تواجهها. ويتطلب تطور البيئة الأمنية النظر في اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك الزيادة في قوام القوة في الأجل القصير، وفقا لما سبق الاتفاق عليه مع السلطات المالية، في انتظار صدور استنتاجات الاستعراض الداخلي للبعثة. ومن شأن هذه الزيادة أن تمكن البعثة من تعزيز موقفها لغرض تنفيذ ولايتها وحماية موظفيها وأصولها. وأنا أعول على استمرار الدعم المقدم من أعضاء مجلس الأمن ومن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

90 - وإني أعرب مرة أخرى عن تقديري العميق لممثلي الخاص، القاسم واني، وكذلك موظفي البعثة، سواء منهم الوطنيون والدوليون، على تفانيهم وعملهم الدؤوب. وأعرب أيضا عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وكذلك لشركاء مالي الإقليميين والدوليين، على الإسهامات التي يقدمها كل منهم.

المرفق الأول

القوام العسكري وقوام الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي

| البلد | الشرطة | | | | | | الأفراد العسكريون | | | | | |
|-----------------------|--------------------|--------|--------|-----------------------|--------|--------|-----------------------------------|--------|--------|--|--------|--------|
| | مجموع أفراد الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكّلة | | | أفراد الشرطة المقّمون من الحكومات | | | الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم | | |
| | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور |
| أرمينيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| أستراليا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1 | - | 1 |
| النمسا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - | 2 |
| بنغلاديش | 281 | 60 | 221 | 279 | 59 | 220 | 2 | 1 | 1 | 1 165 | 36 | 1 129 |
| بلجيكا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 8 | - | 8 |
| بنن | 155 | 8 | 147 | 131 | 8 | 123 | 24 | - | 24 | 301 | 29 | 272 |
| بوتان | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 5 | - | 5 |
| البوسنة والهرسك | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| بوركينافاسو | 179 | 33 | 146 | 140 | 9 | 131 | 39 | 24 | 15 | 651 | 16 | 635 |
| بوروندي | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1 |
| كمبوديا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 289 | 26 | 263 |
| الكاميرون | 8 | 1 | 7 | - | - | - | 8 | 1 | 7 | 3 | 1 | 2 |
| كندا | 11 | 4 | 7 | - | - | - | 11 | 4 | 7 | 6 | 1 | 5 |
| تشاد | 09 | - | 09 | - | - | - | 09 | - | 09 | 1 450 | 54 | 1 396 |
| الصين | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 406 | 18 | 388 |
| كويت ديفوار | 28 | 07 | 21 | - | - | - | 28 | 07 | 21 | 872 | 33 | 839 |
| الجمهورية التشيكية | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 4 | 1 | 3 |
| الدانمرك | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - | 2 |
| مصر | 167 | 14 | 153 | 160 | 14 | 146 | 7 | - | 7 | 1 064 | 4 | 1 060 |
| السلفادور | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 176 | 20 | 156 |
| إستونيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1 | - | 1 |
| إثيوبيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| فنلندا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 4 | - | 4 |
| فرنسا | 13 | 1 | 12 | - | - | - | 13 | 1 | 12 | 25 | 2 | 23 |
| غامبيا | 12 | 2 | 10 | - | - | - | 12 | 2 | 10 | 9 | 1 | 8 |
| ألمانيا | 2 | - | 2 | - | - | - | 2 | - | 2 | 645 | 47 | 598 |

| البلد | الشرطة | | | | | | الأفراد العسكريون | | | | | |
|-----------|--------------------|--------|--------|-----------------------|--------|--------|------------------------------------|--------|--------|--|--------|--------|
| | مجموع أفراد الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكّلة | | | أفراد الشرطة المعتمّون من الحكومات | | | الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم | | |
| | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور |
| غانا | 2 | - | 2 | - | - | - | 2 | - | 2 | 141 | 18 | 123 |
| غواتيمالا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - | 2 |
| غينيا | 11 | 4 | 7 | - | - | - | 11 | 4 | 7 | 665 | 50 | 615 |
| إندونيسيا | 05 | 02 | 03 | - | - | - | 05 | 2 | 3 | 11 | - | 11 |
| إيران | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - | 2 |
| أيرلندا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إيطاليا | 2 | - | 2 | - | - | - | 2 | - | 2 | 2 | - | 2 |
| الأردن | 9 | - | 9 | - | - | - | 9 | - | 9 | 321 | - | 321 |
| كينيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 9 | - | 9 |
| لاتفيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1 | - | 1 |
| ليبيريا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 159 | 13 | 146 |
| ليتوانيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 45 | 6 | 39 |
| لكسمبرغ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - | 2 |
| موريتانيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 7 | 1 | 6 |
| المكسيك | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 5 | - | 5 |
| نيبال | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 177 | 14 | 163 |
| هولندا | 4 | 1 | 3 | - | - | - | 4 | 1 | 3 | 10 | 3 | 7 |
| النيجر | 27 | 10 | 17 | - | - | - | 27 | 10 | 17 | 872 | 6 | 866 |
| نيجيريا | 144 | 36 | 108 | 140 | 33 | 107 | 4 | 3 | 1 | 78 | 17 | 61 |
| النرويج | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 29 | 5 | 24 |
| باكستان | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 222 | 17 | 205 |
| البرتغال | 2 | - | 2 | - | - | - | 2 | - | 2 | 1 | - | 1 |
| رومانيا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 4 | 2 | 2 |
| السنغال | 326 | 55 | 271 | 314 | 52 | 262 | 12 | 3 | 9 | 974 | 31 | 943 |
| سيراليون | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 18 | 4 | 14 |
| إسبانيا | 5 | 2 | 3 | - | - | - | 5 | 2 | 3 | 1 | - | 1 |
| سريلانكا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 243 | - | 243 |
| السويد | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 184 | 21 | 163 |
| سويسرا | 7 | 2 | 5 | - | - | - | 7 | 2 | 5 | 6 | - | 6 |
| توغو | 282 | 28 | 254 | 278 | 27 | 251 | 04 | 1 | 03 | 733 | 49 | 684 |
| تونس | 28 | 5 | 23 | - | - | - | 28 | 5 | 23 | 87 | 7 | 80 |
| تركيا | 12 | 2 | 10 | - | - | - | 12 | 2 | 10 | - | - | - |

| الشرطة | | | | | | الأفراد العسكريون | | | | | | |
|--------------------|--------|--------|-----------------------|--------|--------|------------------------------------|--------|--------|--|--------|--------|---|
| مجموع أفراد الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكّلة | | | أفراد الشرطة المتّهمون من الحكومات | | | الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم | | | |
| المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | البلد |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | أوكرانيا |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | 261 | 20 | 241 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | زامبيا |
| 1 731 | 277 | 1 454 | 1 442 | 202 | 1 240 | 289 | 75 | 214 | 12 371 | 573 | 11 798 | المجموع |

